



منشور رقم (١) لعام ٢٠٢٠م

بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١م

الوقر

صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

الوقرين

صاحب السمو والمعالي وزير

الوقرين/المحترمين

اصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً إلى نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١م وعرضها على مجلس عمان في الوقت المحدد. (مرفق الإطار الزمني لإعداد مشروع الميزانية)

يسر وزارة المالية إصدار منشور الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١م ، وهي السنة الأولى من الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢٥ - ٢٠٢١م) وانطلاقه الرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٤٠)، ويأتي إعداد مشروع الميزانية للعام القادم في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي فرضها تفشي فيروس كورونا عالمياً والانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها مع ضغط تنامي العجز وارتفاع الدينية ، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان استقرار الوضع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.

وحفاظاً على سلامة الأوضاع المالية وسعياً لتخطي المرحلة وتجاوز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي والوطني ، فإن وزارة المالية توجه كافة الوزارات والوحدات الحكومية إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما ينسجم مع الموارد المالية المتاحة وعدم افتراض أي توسيع في ميزانياتها والالتزام التام بتوجيهات الحكومة الرامية إلى خفض مستوى الإنفاق العام للحد من تنامي عجز الموازنة العامة للدولة.



(٢)

وتتمثل الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١ م بالآتي:

- (١) أن تكون مخصصات الموازنة وفقاً للإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢٥ - ٢٠٢١ م).
- (٢) تحديد سقف للموازنة لكل جهة بحيث لا يتعدى الموازنة العدلة في عام ٢٠٢٠ م.
- (٣) الاستمرار في تطبيق الإجراءات الهدافـة إلى ترشيد الإنفاق ورفع كفاءته.
- (٤) السيطرة على العجز والمحافظة على مساره النزولي.
- (٥) الاستمرار في تقديم الخدمات الحكومية الأساسية ذات الأولوية للمواطنين مثل خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.
- (٦) إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتراث في تنفيذ المشروعات غير الملحة ، وإعطاء الأهمية لتشغيل المشروعات المكتملة.
- (٧) إعطاء أهمية للتوسيع في استخدام التعاملات الإلكترونية في إنهاء المعاملات الخاصة بإصدار الموافقات والتصاريح.
- (٨) استكمال مراحل التحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء.
- (٩) البحث عن وسائل تمويل مبتكرة لتمويل بعض المشاريع والخدمات الحكومية.
- (١٠) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ المشاريع دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- (١١) ترشيد استهلاك الطاقة (الكهرباء والمياه) في المباني الحكومية وإنارة الطرق.



(٣)

وبناءً على ذلك يرجى من جميع الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة
عند إعداد مشروعات ميزانياتها مراعاة الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية وإتباع القواعد
التالية:

أولاً : تقديم ورقة عمل تبين استخدام الأسس السابقة في إعداد مشروعات ميزانياتها متضمنة الإجراءات المالية المتخذة لترشيد الإنفاق والأهداف والغايات والمؤشرات المتوقع تحقيقها.

ثانياً: إعداد تقديرات الميزانية الجارية والرأسمالية لعام (٢٠٢١) وفقاً للقواعد العامة والتفصيلية المرفقة.

ثالثاً: إرفاق تقارير اللجان المعنية بإعداد مشروعات الميزانية .

رابعاً: على الوزارات والجهات التي بدأت في تطبيق موازنة البرامج والأداء تقديم مشروعات موازناتها وفقاً للبرامج والأنشطة وذلك في إطار التحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء.
(مرفق نموذج طلب الموازنة بالبرامج والأداء لعام (٢٠٢١)

خامساً: مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص:

- يتطلب من الجهات العامة التي لديها مشروعات المشاركة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص تحديد البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الموازنة إدراجها

للوفاء بعقود المشاركة.

- تحديد مشاريع وخدمات جديدة يمكن اسنادها إلى القطاع الخاص.

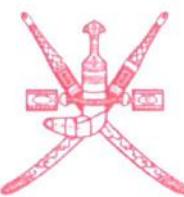
- تلتزم الجهات العامة بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم المشاركة التي يحددها القانون.



(٤)

سادساً: الهيئات والمؤسسات العامة:

- يتبعن على الهيئات والمؤسسات العامة العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لكافحة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديها بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة اقتصادية عالية.
- إعداد ميزانيات البرامج والأداء وذلك عبر تحليل بنود مشروع الموازنات (إيراداً واستخداماً) على الأنشطة المختلفة مع تعزيز دور محاسبة التكاليف كأحد العوامل الأساسية لتوزيع التكاليف.
- تقليل وترشيد الإنفاق، خاصة في العناصر غير المرتبطة مباشرة بالإنتاج لتحقيق أقصى استفادة من النفقة.
- الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة بما يكفل تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة في ظل التشغيل الاقتصادي السليم.
- تنمية الموارد بما يكفل تمويل استخداماتها ذاتياً وزيادة ما يؤول منها إلى الخزانة العامة للدولة.
- تحسين المنتجات وتقليل الفاقد والاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- تحسين معدلات الأداء والمؤشرات الاقتصادية عن النتائج الفعلية واستهداف التوازن الاقتصادي والمالي والعمل على تحقيق معدل عائد مناسب للدولة يتلاءم مع حجم المال المستثمر، وبما يحقق نمواً عن المعدل المستهدف في ميزانية ٢٠٢١م، وأن تكون هناك مؤشرات كمية تعبر عن الإنجازات للسنة المالية ٢٠٢٠م التي تحققت على أرض الواقع.



(٥)

بناء عليه فإننا نرجو من كافة الوزارات والوحدات الحكومية الالتزام في إعداد تقديرات ميزانيتها لعام ٢٠٢١م متضمنة أوراق عمل تفصيلية لكل مادة من مواد الصرف في الميزانية واعتمادها من قبل رئيس الوحدة وتقديم عدد نسختين (ورقية وإلكترونية) من التقديرات وفقاً للأسس والقواعد الموضحة في هذا المنشور والالتزام بتقديمهما في موعد لا يتجاوز (٢٠٢٠/٧/٣٠) حتى يتسمى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١م في الوقت المحدد تمهيداً لعرضها على مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة وموافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بها خلال شهر سبتمبر لاستكمال باقي إجراءات التصديق على الميزانية العامة للدولة.

كما يرجى التنسيق مع المختصين في المديرية العامة للموازنة والعقود بوزارة المالية للرد على أي استفسارات تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية وتساعد على سرعة تقديم البيانات والتفاصيل المرافقة للميزانية حسب ما هو موضح بالنشر.

جدير بالذكر بأنه في حال عدم الالتزام بالموعد المحدد لتقديم تقديرات الميزانيات لعام ٢٠٢١م فإن وزارة المالية ستقوم باحتساب تقديرات ميزانيات الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات العامة واعتمادها وفقاً لصافي ميزانيتها المعدلة لعام ٢٠٢٠م مضافاً إليها فقط تكلفة العلاوات الدورية المستحقة في عام ٢٠٢١م.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في ١٩ / ١٤٤١ هـ
الموافق ٦ / ١١ / ٢٠٢٠ م

نسخة مع التحية إلى :

- معالي السيد / وزير ديوان الباطل السلطاني
- معالي الفريق أول / وزير المكتب السلطاني
- معالي الشيخ/الأمين العام لمجلس الوزراء

الإطار الزمني السنوي لإعداد الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١

التوفيت	البيان
١ إصدار منشور الميزانية لوزارات والوحدات الحكومية يوضح أساس إعداد الميزانية.	خلال شهر مايو ٢٠٢٠.
٢ قيام الوزارات والوحدات الحكومية بتقديم تقديرات إيراداتها ومصروفاتها للعام القادم ٢٠٢١.	خلال شهرين من صدور منشور الميزانية وبعد أقصى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٠.
٣ قيام وزارة المالية بمراجعة التقديرات المقدمة والتيسير مع الوحدات في حالة وجود استفسارات أو استيضاحات واستكمال البيانات والمعلومات.	حين استلام التقديرات وحتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠.
٤ قيام وزارة المالية بإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة وعرضه على مجلس الشؤون المالية وموارد الطلاقة.	خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠.
٥ إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء الموقر تمهيداً لإحالته إلى مجلس الشؤون المالية وموارد الطلاقة.	خلال أسبوعين من تاريخ عرض مشروع الميزانية على مجلس الشؤون المالية وموارد الطلاقة.
٦ قيام مجلس الدولة والشورى بإبداء ملاحظاتها خلال الفترة المحددة بموجب النظام الأساسي للدولة.	خلال شهر ونصف من تاريخ إحالته إلى مجلس الشؤون المالية وموارد الطلاقة، عمان، (شهر مجلس الشورى)، أسبوعين مجلس الدولة، بعد أقصى نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٠.
٧ عرض التقديرات النهائية للميزانية على مجلس الشؤون المالية وموارد الطلاقة بعد إعداد الردود على ملاحظات ومرئيات مجلس الدولة والشورى.	خلال النصف الأول من شهر ديسمبر ٢٠٢٠.
٨ عرض التقديرات النهائية للميزانية على مجلس الوزراء بعد إعداد الردود على ملاحظات ومرئيات مجلس الدولة والشورى.	خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر ٢٠٢٠.
٩ صدر المرسوم السلطاني السامي بالتصديق على الميزانية العامة للدولة.	الأول من شهر يناير ٢٠٢١.

القواعد العامة

يتم إعداد تقديرات الميزانية للسنة المالية ٢٠٢١م بعد الأخذ في الاعتبار نتائج تطبيق النشورات المالية التي صدرت خلال الأعوام من ٢٠١٥م إلى ٢٠٢٠م المتعلقة بترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام والجهود المبذولة من قبل (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) بشأن ترشيد ورفع كفاءة الصرف في موازنتها، كما يتم إعداد المصروفات بشكل منفصل موزعة على الميزانية للوضع القائم، الميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشروعات الجديدة على النحو التالي:

(١) الميزانيات للوضع القائم:

يأتي الحفاظ على المستويات التنموية والإنجازات المؤسسية التي حققتها التنمية في مقدمة الأسس والأهداف التي يحرص عليها مشروع موازنة ٢٠٢١م، ولهذا فإن المستوى الأساسي للإنفاق في مشروع موازنة ٢٠٢١م يتحدد بناءً على هذا الهدف، وهو ما يعني الالتزام بالاستمرار في إدارة عجلة العمل الحكومي بما يحفظ مستوى الخدمات الحالية التي أنجزتها الموازنات السابقة، ولهذا فإن المستوى الأساسي للإنفاق يؤكد على حقوق العاملين في الدولة، ويحرص على صيانة الأصول الحكومية، وتوفير المشتريات الأساسية من سلع وخدمات بما يتفق مع المعايير الكفؤة لإدارة العمل الحكومي الخدمي والوفاء بالالتزامات التعاقدية. ومن هنا فإن مشروع الموازنات للوضع القائم يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه العناصر، وان يوازن بين البدائل الفنية والمالية من أجل تحقيق ذلك.

وبناءً عليه يتم إعداد تقديرات الوضع القائم للميزانيات وفقاً لما يلي:

(١) موقف صافي الميزانية كما هو في تاريخ ٣٠/٦/٢٠٢٠م.

(٢) مضافاً إليها العلاوة الدورية المستحقة للموظفين في تاريخ ١١/١/٢٠٢١م (وذلك وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في هذا الشأن).

مراعاة إرفاق بيان تفصيلي للدرجات الشاغرة والدرجات التي شفرت نتيجة التقاعد
والمتوقع ان تشفر خلال العام القادم ٢٠٢١م والمطلوبة وذلك عن طريق نظام الحاسب الآلي للموقف
كما هو في ٣٠/٦/٢٠٢٠م. (مرفق رقم ١ و ١١).

(٣) مراعاة الالتزام بالضوابط الموضحة بالمرفق رقم (٢) فيما يتعلق بالمناقلات فيما بين البنود.

(٤) أهمية إرفاق أوراق العمل لبيان التفاصيل الكاملة واللازمة لكل مادة على حده وبيان الالتزامات القائمة عليها مثل العقود البرمة مع الشركات (عقود الصيانة، عقود النظافة، عقود التشغيل ... الخ (مرفق ١١).

(٢)

ب) الميزانيات الإضافية:

على الوزارات والوحدات الحكومية تضمين ميزانياتها المقدمة لعام ٢٠٢١ جميع المخصصات المالية الضرورية، سواء (إضافات) أو (تشغيل مشروعات)، وذلك حتى تتضح الميزانية المقدمة على حقيقتها.

يتم تقديم ميزانية المخصصات الإضافية المطلوبة (التي يتعدى تدبيرها من المخصصات المتاحة المتعلقة بالميزانيات للوضع القائم) مع مراعاة أن يتم ترتيب تلك الطلبات حسب أهميتها وأولوياتها ومراعاة امكانيات وقدرة الجهة الحكومية على تنفيذها خلال السنة المالية دون مبالغة في عدد الطلبات، وعلى الجهة الحكومية مراعاة الأهداف المتوقع تحقيقها من الاعتمادات الإضافية للطلب وتوضيح أسس احتساب التقديرات في الميزانية الإضافية (موضحة بأوراق عمل مرفقة بالتقديرات).

هذا وسيتم إعطاء أولوية للطلبات التي تهدف إلى تطوير الخدمات المقدمة للمجتمع أو تفعيل الأنشطة التي تمس احتياجات المواطنين.

ج) الميزانيات المطلوبة لتشغيل المشاريع الجديدة:

يتم إعداد تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام ٢٠٢١ مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة حسب ملخص تقديرات تشغيل المشاريع (مرفق رقم ٣).

ملاحظة هامة :

يتم إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي) قبل تاريخ ٣٠/٧/٢٠٢٠ مع مراعاة أن تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.

القواعد التفصيلية

(١) الإيرادات غير النفطية:

يراعى عند إعداد تقديرات الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال عام ٢٠٢١ م ما يلي:

- (١) يتم إعداد التقديرات من خلال:
 - « الأخذ في الاعتبار الإجراءات المتخذة خلال الأعوام السابقة من ٢٠١٥ م إلى ٢٠٢٠ م من قبل (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) والمتوقع إتخاذها خلال عام ٢٠٢١ في مجال تنشيط وتحسين الإيرادات.
 - الاسترشاد بالأرقام الفعلية لتحصيلات السنوات السابقة.
 - مراجعة استبعاد أية إيرادات استثنائية تحققت في تلك السنوات.
 - أهمية الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو والزيادة المتوقعة في الإيرادات نتيجة التوسيع في الوضع القائم أو تشغيل مشروعات جديدة يتربّ عليها زيادة في تلك الإيرادات مع تقديم البيانات الأساسية التي تتضمن العناصر المؤثرة في احتساب هذه الإيرادات من حيث (الأعداد أو الكميات).
- (٢) العمل على مراجعة كافة رسوم الخدمات التي يتم تحصيلها ومقارنتها مع التكاليف المرتبطة لتقديمها والعمل على موائمة تلك الرسوم مع تكاليف تقديمها من أجل تطوير أداء الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان استمراريتها بالشكل المرضي.
- (٣) الالتزام ببيان الأساس الذي بنيت عليها تقديرات الإيرادات، مع إيضاح كافة التفاصيل الخاصة بها مقارنة بالحصول الفعلي للأعوام من (٢٠١٥ - ٢٠٢٠ م) مع شرح وافي لأسباب الزيادة أو النقصان لتلك التقديرات.
- (٤) تحديد فئات الرسوم التي تم استخدامها لأول مرة وتلك التي تم تعديلها، واحتساب تأثيرها المتوقع على ميزانية عام ٢٠٢٠ م والبنود التي يتم توريد تلك الرسوم فيها.
- (٥) تحديد الرسوم التي يقترح تعديلها وتقديمها بشكل منفصل مع توضيح المبررات والأسس التي بنيت عليها.
- (٦) ضرورة حصر المتأخرات من الإيرادات للأعوام السابقة - إن وجدت - وإرفاق ما يلي:
 - « بيان تفصيلي يوضح مقدار الإيرادات غير المحصلة موزعة حسب سنوات استحقاقها بعد اعتمادها من دوائر التدقيق الداخلي في (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة).
 - « بيانأسباب عدم إمكانية تحصيلها.

(٢)

(٧) قيام كل وحدة حكومية بتقديم البيانات المطلوبة في (١، ٢، ٣) أعلاه بشكل نسخة مرنة (Flash Memory) وإرسالها إلى المديرية العامة للدخل بوزارة المالية مباشرة.

ملاحظة: (يرجى استخدام النماذج المقررة لتقديرات الإيرادات وأوراق العمل لبيان أنواع ومصادر الإيرادات لتلك التقديرات).

ب) المصروفات الجارية والرأسمالية:

(١) موازنة الوظائف:

سيتم اعتماد المخصصات السنوية لرواتب وأجور الموظفين على ضوء كشوف الدرجات المالية المشغولة والشاغرة مع توضيح المسمايات الوظيفية للموظفين كما هو موضح في النماذج (٩، ١٠، ١١) موازنة (المرفقات رقم ٥ و ٦ و ٧) بهذا المنشور بعد اعتماد موازنة الوظائف من قبل وزارة الخدمة المدنية وكذلك بالنسبة للوظائف المستحدثة للمشاريع الجديدة - إن وجدت -، مع مراعاة ضرورة تقديم موازنة الوظائف إلى وزارة الخدمة المدنية وفقاً للمرفق رقم (٤)، مع مراعاة تقديمها بوقت كاف حتى يتتسنى إتاحة الوقت المناسب لدراستها من قبل وزارة الخدمة المدنية واتخاذ القرار المناسب بشأنها ، على أن يتم موافاة وزارة المالية بنسخة من موازنة الوظائف بعد اعتمادها من وزارة الخدمة المدنية.

(٢) الموظفين العينيين بعقود مؤقتة:

- إرفاق جميع بيانات الموظفين الذين على رأس عملهم من العينيين بعقود مؤقتة (العمانيين وغير العمانيين) كما هو موضح في المرفق رقم (٨) بهذا المنشور.
- توضيح البند الذي يتم الصرف منه للمخصصات المالية للعينيين بعقود.
- ضرورةأخذ موافقة مسبقة من وزارة المالية في حال رغبة الجهة بتعيين موظفين جدد بعقود مؤقتة مع بيان أسباب التعيين.

(٣) السيارات:

- تأكيد على توضيح الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن تقليل عدد السيارات الحكومية وترشيد مصروفاتها.
- يذكر مصادر التمويل لتكلفة شراء السيارات الخدمية.
- يجب التقيد باسعار شراء السيارات بتعيم هذه الوزارة رقم (٤/٢٠٠٨).
- تقديم كشف بالسيارات المزمع استبدالها خلال عام ٢٠٢٠م والتي أكملت (٩) سنوات من تاريخ شراؤها واعطاء أولوية لاستبدال السيارات وفقاً لارتفاع تكلفة الصيانة وقطع الغيار.

(٣)

- ضرورة أخذ موافقة مسبقة من وزارة المالية في حال رغبة الجهة استئجار سيارات بدلاً من الشراء.
- تحديث بيانات السيارات المتوفرة لدى الجهة من خلال نظام الحاسوب الآلي (نظام المركبات الحكومية بوزارة المالية)، وتعبئة المرفق رقم (٩) بهذا المنشور موضحاً به إجمالي عدد السيارات وتاريخ الشراء وأوجه استخدامها موزعة على المديريات والدوائر والأقسام التابعة لها.

٤) مصروفات الكهرباء والمياه:

اتخاذ إجراءات حاسمة لترشيد استخدام الكهرباء والمياه، وأن تعكس تقديرات اعتمادات الموازنة جدية هذا الترشيد مع موافاة المديريية العامة للموازنة والعقود بالإجراءات التي اتخذتها الجهة لترشيد الإنفاق في هذا البند خاصة فيما يخص استهلاك الكهرباء مع مراعاة استبدال المصايب العادية بالمصايب الموفرة للطاقة والعمل على ترشيد استخدام المياه.

٥) الصيانة:

إن الاهتمام بمتطلبات الصيانة هو المدخل الحقيقي للحفاظ على الأصول الحكومية وضمان استمرارية التشغيل والأداء دون أعطال. وعلى الجهات المختلفة عند تقدير الاعتمادات اللازمة للصيانة الالتزام بوضع برنامج لصيانة كل أصل من الأصول بما يكفل المحافظة على هذه الأصول لاستمرار التشغيل وأداء الخدمات، والعمل على الإجراءات التالية :

- تخصيص ما لا يقل عن (١٠٪) من التكلفة الاستثمارية لمشروعات كل جهة لبند الصيانة.
- عدم المنافلة من بنود الصيانة إلى أي بنود أخرى.
- تضمين بندًا للصيانة في عقود الشراء.
- إعداد خطة طويلة الأجل بالنسبة لصيانة الأصول المملوكة للدولة.
- تفعيل الصيانة الموجدة بكل جهة وتطويرها للحد من الاستعانة بشركات الصيانة الخاصة وذلك في إطار تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق.
- موافاة وزارة المالية ببيان يوضح كافة الأصول لدى الوحدة وتاريخ اكتساب الأصل وخطط الصيانة.

(٤)

(٦) المبني المستأجرة:

- ارفاق تفاصيل المبني المستأجرة للجهة، من حيث نوع المبني والمساحة وسعر المتر الواحد وقيمة الإيجار الشهري والسنوی والغرض من المبني المستأجر وتوضیح تکلفة الصيانة في حال تتحملها الجهة الحكومية ، وفقاً للمرفق رقم (١٠) بهذا المنشور.
- التفاوض مع المؤجر بتخفيض تکلفة الإيجار بما لا يقل عن (١٠٪)، وفي حالة عدم تجاوب المؤجر على التخفيض المطلوب، تقوم الجهة الحكومية بالبحث عن مبني آخر بأسعار أقل، مع مراعاة تکلفة النقل والتأثیث.

(٧) التدريب والبعثات:

- الحد من التدريب الخارجى واستقطاب المدربين الخارجيين الى داخل السلطنة.
- الالتزام ببرامج التدريب المافق عليها من قبل وزارة الخدمة المدنية.
- الالتزام بإعداد المقادير الدراسية للبعثات الخارجية المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالى.

(٨) المستلزمات السلعية:

- عدم المساس بالبنود المرتبطة بالنشاط الرئيسي عند اجراء المناقلات.
- الحد من الانفاق على البنود ذات الأقل أهمية كالمواد الغذائية على سبيل المثال.

(٩) السفر للخارج:

ينبغي الحد من السفر للخارج للأفراد أو الوفود، وأن يقتصر ذلك على المهام الرسمية الأساسية فقط وأن يكون العدد في الحد الأدنى.

(١٠) المخزون السلعي:

ينبغي على الجهات مراعاة استنفاد المخزون السلعي والراکد أولاً قبل شراء أية مستلزمات جديدة . فيما عدا المخزون الاستراتيجي اللازم والذي يتعين الاحتفاظ به، وفي ذلك:

- على الجهات عدم إدراج أية اعتمادات مالية لشراء مستلزمات جديدة طالما تتوافر بمخازنها احتياجاتها مع ضرورة التزام الجهات بالاحتياجات الفعلية والضرورية ترشيداً وضبطاً للإنفاق العام.
- العمل على استخدام آليات تقنية لإدارة المخزون السلعي والأصول الثابتة، وعلى جميع الجهات خلق قاعدة بيانات شاملة عن المخزون المتوفر لديها من أجل إدارة المخزون ورفع كفاءته وترشيد استهلاكه.

مرفق رقم (١)

**بيان بالدرجات الشاغرة والمطلوبة
بتقديرات الميزانية لعام ٢٠١٣**

الاسم الوظيفي	الدرجة المالية	عدد الدرجات الشاغرة في ٢٠٢٠/١/١	الوقت في عام ٢٠٢٠	الوظائف التي تم التعيين عليها من الدرجات الشاغرة	إجمالي التوظيف (٣+٢)	الرصيد (١-٣)	الدرجات المطلوبة	عام ٢٠٢١
المسئولية	المسؤولية	٥٩	٦٧٨٠	٤٧٧	٦٣٠٢٠	٦٣٠٢٠	٦٣٠٢٠	٦٣٠٢٠

مرفق رقم (١)

6

بمخصصات الموظفين الغمانيين الذين سنتنهم خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٣

مرفق رقم (٢)

الضوابط المتعلقة بالمناقلات بين البنود

- (١) عدم المساس بالخصصات المالية للبنود المرتبطة بالنشاط الرئيسي أو المهام المناظة بالوزارة والوحدات والهيئات والمؤسسات.
- (٢) الإبقاء على الخصصات المالية المدرجة بالميزانيات لمستحقات الخدمات الحكومية (استهلاك الكهرباء والمياه والهاتف والانترنت) دون إجراء أية تعديلات عليها لتعزيز بنود أخرى وذلك تجنباً لتراكم هذه المستحقات ولضمان سدادها أولاً بأول.
- (٣) الإبقاء على الخصصات المالية المدرجة بالبنود التي تمثل التزامات بموجب عقود سارية كما هي دون تعديل.
- (٤) يسمح للوزارات والوحدات الحكومية لإجراء تعديلات فيما بين باقي مواد ميزانياتها عند إعداد تقديرات العام القادم ٢٠٢١م وذلك حسبما تراه مناسباً بهدف تغطية الاحتياجات الضرورية والملحة على أن يتم تقديم شرح لأسباب التعديلات التي تم اجراؤها للمواد مع مراعاة عدم الإخلال بالضوابط المذكورة أعلاه.
- (٥) آخر موعد لتقديم طلبات تعديل مخصصات الرواتب والبدلات وجدول الدرجات المالية للميزانية المعتمدة للعام الحالي ٢٠٢٠م يوم (١٢/١/٢٠٢٠م).

ملخص تقدیرات تشفیل المشاریع الجبلیة لعام ٢٠٣١

* التكملة السنوية للموظائف تشمل على الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى، أما بالنسبة للعدد يوضح العدد الذي يوفر من الدرجات الشاغرة والعدد الإضافي المطلوب.

الحكمة السوية للوطائف تسمى على الرؤائب والبدلات
**** يرفق جدول بعد السيارات المطلوب شراؤها إن وجدت.
ملاحظة: يراعى إيقاف وصف كامل بمكونات المشروع.

مرفق رقم (٤)

**بيان توضيحي حول المطلوب تقديمها
عن موازنة الوظائف لوزارة الخدمة المدنية**

أولاً: الوظائف المشغولة:

- تعبئة النموذج رقم (٩،٩) موازنة.
- تعبئة النموذج رقم (١٠) موازنة وهو بيان تفصيلي بشأن الوظائف المشغولة ومستحقاتها المالية من رواتب أساسية وبدلات ومستحقات مالية أخرى.

ثانياً: الوظائف الشاغرة:

- إرفاق آخر تعديل للوظائف الشاغرة غير المرتبط بالتعيين عليها ومساوياتها الوظيفية ومخصصاتها المالية.
- إرفاق آخر تعديل للوظائف الشاغرة المرتبط التعيين عليها ومساوياتها الوظيفية ومخصصاتها المالية.

ثالثاً: الوظائف الجديدة (المقترح استحداثها):

- بيان بالوظائف المراد تمويلها والدرجات المالية المقدمة بها وإجمالي تكلفتها المالية.
- إرفاق مذكرة توضيحية من واقع البيانات الإحصائية والتقديرات التي توضح مدى الاحتياج الفعلي لتلك الوظائف المطلوبة كاعتمادات مالية جديدة، وبيان أهمية تشغيل هذه الوظائف في تحقيق أهداف الوحدة الحكومية.

**موديز رقم (٦) موازنة
مرفق رقم (٥)**

بيان تفاصيل الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى العام (عمايى)

بيان بالدرجات المالية		رقم الحساب	
ملاحظات	موازنات العام الماضي	مادة	باب
عدد المبلغ	النسبة المئوية	فصل	بند
عدد المبلغ	الوظائف المشغولة	مادة	باب
عدد المبلغ	الوظائف الشاغرة	الوظائف المستحدثة	الوظائف المستحدثة
السنة المالية ٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢٠
الرابعة	الرقيقة		
الأول	الخاصة		
الثانية	الأولى		
الثالثة	الثانوية		
الرابعة	الرابعة		
الخامسة	الخامسة		
السادسة	السادسة		
السابعة	السابعة		
الثامنة	الثامنة		
النinthة	النinthة		
العاشرة	العاشرة عشرة		
الحادية عشرة	الحادية عشرة		
الثانية عشرة	الثانية عشرة		
الثالثة عشرة	الثالثة عشرة		
الرابعة عشرة	الرابعة عشرة		
الخامسة عشرة	الخامسة عشرة		
السادسة عشرة	السادسة عشرة		
السابعة عشرة	السابعة عشرة		
الثامنة عشرة	الثامنة عشرة		
مجموع الجدول العام	فرق إلغاء واستحداث درجات		
رواتب الموظفين المحليين (خارج السلطنة)	جبلة الرواتب الأساسية		
بدل سكن	بدل سكن		
بدل كهرباء	بدل كهرباء		
بدل مياه	بدل مياه		
بدل هاتف	بدل هاتف		
بدل صبيحة عمل	بدل صبيحة عمل		
بدل نقل	بدل نقل		
بدل غلاء معيشة	بدل غلاء معيشة		
الأجر الإضافي	الأجر الإضافي		
جملة البدلات	جملة البدلات		
مستحقات أخرى	مستحقات أخرى		
تذاكر سفر	تذاكر سفر		
مكافآت	مكافآت		
جملة الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى	جملة الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى		

ملخص تقديرات الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى العام ٢٠٢١م (غير عمانى)

السنة المالية ٢٠٢١م

ملاحظات	موازنة العام الماضي		المجموع		بيان بالدرجات المالية	رقم الحساب
	عدد المبلغ	مادة	عدد المبلغ	عدد المبلغ		
أ						
ب						
ج						
د						
هـ						
الأول						
الثانية						
الثالثة						
الرابعة						
الخامسة						
السادسة						
السابعة						
الثامنة						
التاسعة						
العاشرة						
الحادية عشرة						
الثانية عشرة						
الثالثة عشرة						
الرابعة عشرة						
مجموع الجدول العام						
رواتب الموظفين العاملين (خارج السلطنة)						
فروقات الرفقة						
فرق إلغاء واستبعاد درجات						
حملة الرواتب الأساسية						
بدل سكن						
بدل كهرباء						
بدل مياه						
بدل هاتف						
بدل طبيعة عمل						
بدل نقل						
بدل غلاء معيشة						
الأجر الإضافي						
جملة البدلات						
مستحقات أخرى						
تدارك سفر						
مصاريف سفر						
إيجارات مساكن الموظفين						
جملة الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى						

موزنچ رقہم (۱۰) موزانہ
مرفق رقم (۷)

**كشف الرواتب والبيانات والمعلومات الأخرى
للوظائف المشغولة - الشاغرة - المستدلة**

بيان بأعداد الوظيفين (العمايلين وغير العمالين) المعينين بمقدور مؤقتة في الجهة الحكومية

ملا حظة: تحديد البين الذي يتم خصم المبلغ منه.

بيان
بالمراكبات التابعة للجهة الحكومية الملوكة والمستأجرة

مرفق رقم (٩)

مرفق رقم (٢)

بيان
بالمبني المستاجرة للجهة الحكومية

ملاحظة: توضيح تفاصيل الصيانة في حال تحمل الجهة .

(۳)

بيان بالعقود القائمة

ملاحظة:

يجب أن يستعمل البيان كافة العقود سواء التي تصرف من الموارنة الجارية أو الإنمائية.

مرفق رقم (١٣)

المكتوبين الاستثماري (الرأسمالي للأصول غير المالية) :

الرقم	نوع الالتزام	فعلي ٢٠١٩ م	معتمد ٢٠٢٠ م	متوقع ٢٠٢١ م
401	الدراسات (الجدوى الاقتصادية والمسوحات الأولية)			
402	أتعاب استشاري (التصميم والأشراف)			
403	شراء أرض (الموقع)			
404	تجهيز وتحضير الموقع			
405	مساحي الكمبيلات			
406	التعويضات			
407	المقاول (الإنشاءات)			
408	معدات			
409	سيارات ووسائل نقل			
410	تأثيث			
411	توصيل الكهرباء			
412	توصيل المياه			
413	توصيل الهاتف			
414	توصيل المباني			
415	تشجير وحدائق			
416	الطرق			

تابع التكاليف الاستثماري (الرأسمالي للأصول غير المالية) :

الرقم	نوع الالتزام	فعليٌ ٢٠١٩ م	معتمد ٢٠٢٠ م	متوقع ٢٠٢١ م
417	الاستشاريين لدعم الأجهزة الفنية للمؤازرات (عقود خدمات، فنيين، خبراء، استشاريين)			
418	خطابات الاعتمادات المستندية			
423	دعم شراء وترميم وصيانة الأبار والفلاج			
424	مساعدات وترميم المساكن الاجتماعية			
426	شراء المخطوطات والتحف الأثرية			
427	شراء وترميم المباني الأثرية			
450	المتكاليف			

نموذج طلب موازنة (باستخدام البرامج والأداء)

الجزء (١): ملخص عن الوحدة الحكومية.

• الوحدة (الجهة) الحكومية:

(اسم الوحدة):

• المسؤوليات الأساسية للوحدة الحكومية:

(هي كل ما يرتبط على الوحدة الحكومية من القيام به من مسؤوليات إستراتيجية حسب تفاصيل الهيكل التنظيمي المعتمد).

- الأهداف الإستراتيجية للوحدة الحكومية في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٣١ - ٢٠٢٥):

-
-
-
-
-
-
-
-

معايير التخطيط الفني التي تتبعها الجهة الحكومية:

(هو كل المعايير والأسس التي تستند عليها الوحدة الحكومية في التخطيط لتقديم خدماتها وتوثّر في طلب موازنتها)

البرامج التي تقوم الجهة الحكومية بتنفيذها:

(البرامج التي تم إنشاؤها لتحقيق الأهداف المرتبطة بالوحدة الحكومية)

-
-
-
-
-
-
-
-

الجزء (ب) : جداول موازنة ٢٠٢١م.

(۳)

- مؤشرات تحقق البرامج (مؤشرات الإنجاز)

جدول (۲)

الميرانية التقديرية المطلوبية حسب التصنيف بالبرامج:

ملا حضرة: البالغ المطلوب تعبيتها تمثل البالغ الجاربة والأنثائية معاً.

جداول (۳)

الميزانية التقديرية المطلوبة بتصنيف الأنشطة:

میر الہ نامہ

ملا حظله:

- المبالغ المطلوب تعييّتها في عمود صافي الموارد العدالة تمثل المبالغ الجارية والانتهائية معاً.
 - يكرر المجموع مع جدول (٣) أن يتساوى المجموع بـكل برنامج ويجب أن يتتساوى المجموع مع جدول (٢).

(۳)

رمز البرنامج
اسم البرنامج
.....

ملاحظة: يكرر الجدول لكل برنامج.

جدول (٥)

▪ الميزانية التقديرية المطلوبة للجهاز الإقتصادي (التصنيف بالبنود):

النفقات حسب التصنيف الاقتصادي الإنمائي	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١	(رجال عماني)	ميرادات الزيادة أو النقصان
					مشروع الميزانية
اجور ورواتب والبدلات والمستحقات الأخرى					
مصاريف خدمة ومساعدة					
الخدمات الحكومية					
الجارية الأخرى					
المرفقات الرسمية وفرضها					
الميزانية الإنمائية (السيولة)					
مجموع النفقات					

ملاحة: يجنب أن يتتساوى المجموع مع جدول (٢).

جدول (٢)

- الميزانية التقديرية المطلوبة للجهة حسب التصنيف الاقتصادي (التصنيف بالأنشطة):

- رمز البرنامج
 - اسم البرنامج

ملا حضرة: يكرر الجدول لكل برنامج.

جدول (٧)

المسؤولية المترتبة للمشاريع الادارية للفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٤)

(ريال عمان)

البرامح	الأنشطة	اسم المشروع	الكلفة المعتمدة للمشروع	الكلفة المعتمدة للمشروع للمشروع	المصرفة المدمن	المبالغ المتزامنة علىها	المبالغ المتزامنة علىها	المسؤولية المترتبة	المبالغ المتزامنة علىها	المبالغ المتزامنة علىها	المسؤولية المترتبة

جدول (٨)

بيان بالمقدار على الموارد الخارجية للعام المالي ٢٠٢١

(ريل عمانى)

البرنامج	اسم النشاط	المهد	سندة التعاقد	مدة التعاقد	تاريخ نهاية التعاقد	المبالغ المدفوعة خلال	مشروع ميزانية	ريل عمانى (ريل عمانى)
و ج د	فعلى	معتمد	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١

جدول (٩)

بيان بالعمود على المازنية الديمائية للفتررة (٢٠٢٣ - ٢٠٢١)

(ریال عمانی)

اسم البرنامج	اسم النشاط	المقد	سنة التعاقد	مدة التعاقد	تاريخ نهاية	المتوسط للأعوام	السيولة المالية	ریال عمانی
٣٢٠٢٣	٣٢٠٢١							
٣٢٠٢٢	٣٢٠٢٠							
٣٢٠٢١	٣٢٠١٩							
٣٢٠٢٠	٣٢٠١٨							
٣٢٠١٩	٣٢٠١٧							
٣٢٠١٨	٣٢٠١٦							
٣٢٠١٧	٣٢٠١٥							
٣٢٠١٦	٣٢٠١٤							
٣٢٠١٤	٣٢٠١٣							
٣٢٠١٣	٣٢٠١٢							
٣٢٠١٢	٣٢٠١١							
٣٢٠١١	٣٢٠١٠							
٣٢٠١٠	٣٢٠٠٩							
٣٢٠٠٩	٣٢٠٠٨							
٣٢٠٠٨	٣٢٠٠٧							
٣٢٠٠٧	٣٢٠٠٦							
٣٢٠٠٦	٣٢٠٠٥							
٣٢٠٠٥	٣٢٠٠٤							
٣٢٠٠٤	٣٢٠٠٣							
٣٢٠٠٣	٣٢٠٠٢							
٣٢٠٠٢	٣٢٠٠١							
٣٢٠٠١	٣٢٠٠٠							
٣٢٠٠٠								

(۱۰)

بيان بالموازنة التشغيلية المطلوبة للمشروعات المذكورة (٢٠٣٢ - ٢٠٣١)

(ريال عُماني)

اسم البرنامج	اسم النشاط	العقد	التاريخ الموقعة لطلب التسليفية	الميزانية التشيفية	ال مشروع تاريخ تأسيخ تشغيل	الميزانية التشيفية سنوات الأول من تدوير الموارد البشرية	ما تستطيع الجهة أن توفره من خلال استخدام مواردها الذاتية (بما فيها إعادة تدوير الموارد البشرية) داخل الجهة	الميزانية التشيفية المتوفقة لخمس سنوات الأولى من تأسيخ تشغيل	ما تستطيع الجهة أن توفره من خلال الأجر والرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى	الميزانية التشيفية خدمات حكومية أخرى	المبلغ المطلوب من وزارة المالية
--------------	------------	-------	--------------------------------	--------------------	----------------------------	---	--	--	--	--------------------------------------	---------------------------------